عاجلا فطريقه ان يصب الماء عليها ثلث مرات ويجفف وكل
مرة بخرقة طاهرة وكذا الوصب عليها الماء بكثرة حتى لا يظهر
اثر النجاسة وان كسرها بتراب القاه عليها فلم يوجد ريح النجاسة
جازت الصلوة عليها ايضا وكذا الحصا اذا تنجست فجفت النجاسة
وذهب اثرها تطهر ايضا اذا كان منبتا خلافا في الارض غير
منفصل عنها فانه حينئذ في حكم ما في الحكم وكذا البيدر بكسر النون والمثلثة وهو
البيدر والحشيش وهو الكلاء اليابس وكذا سائر ما ينبت في الارض
ما دام هذا المذكور قائما على الارض ولم ينفصل عنها فانه يطهر
بالجفاف مطلقا سواء جف بالشمس او بدونها اذا ذهب اثر
النجاسة ذكره الزندوستي وغيره لان ما اتصل بالارض
فحكمه حكمها في ذلك وذكر عن ابي بكر محمد بن الفضل انه قال الحمار
اذا بال في المغبلة اي المكان النابت فيه الثيل ووقع عليها اي على المغبلة
الطل اي الندى ثلث مرات ووقع عليها الشمس فجففها ثلث مرات
فقد طهر الثيل الذي فيها ويجوز بيعه قبل من الارض طلاق حيث
شرط فيه وقوع الندى ثم الجفاف ثلث مرات والجمهور على الاول

وعليه الفتوى

وعليه الفتوى وكذا الحجر والاجر اذا كان مفروشا اي مثبتا في الارض
يطهر بالجفاف وذهاب الاثر المحاذي بالارض واما اذا كانت الحجر
او الاجر موضوعة على الارض وضعا بحيث تنقل وتتحول من مكان
الى مكان فهي لا بد في طهارتها من الغسل ولا تطهر بالجفاف لعدم
وكذا اللبنة اذا كانت مفروشة وتنجست جازت الصلوة عليها بعد
الجفاف وذهاب الاثر كالارض وذكر في موضع اخر من فتوى قاضيخان
بعد ذكر هذه المسائل باسطر ان كان نت الحجر التي تنقل وتحول تشرب النجاسة
كالرخامة لا تطهر الا بالغسل ثلثا كحجر الرحى تطهر بالجفاف وذهاب
الاثر كالارض وان كانت الحجر مما لا يتشرب النجاسة كالرخامة لا تطهر
الا بالغسل ثلثا والتجفيف في كل مرة اما بالمسح او بالمكث الى ان ينقطع
التقاطر الماء والتراب اذا اختلطا وكان احدهما نجسا فالطين الحاصل
منهما نجس لان اختلاط النجس بالطاهر ينجسه هذا هو الصحيح وقيل
العبرة للماء وقيل للتراب وقيل للغالب وقيل العبرة للطاهر فانهما كان
طاهرا فالطين طاهر وشرب الحمر وبعض افراخه وفيه نظر ذكر
في الشرح والطين النجس اذا جعل منه الكوز او القدر او غيرهما